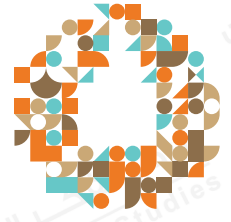


أوراق سياسية

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies



صراع النفوذ في شرق أفريقيا



سهام الدريسي



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

مقدمة

في الغالب يتم التطرق إلى منطقة شرق إفريقيا عموماً والقرن الإفريقي بوجه خاص من منطلقات النزاعات المسلحة الداخلية والمجاعات المتواترة، مع التعمق في جذورها التاريخية أو طبيعة التدخلات الخارجية التي تركز على السياسات التعسفية للقوى الاستعمارية التقليدية في المنطقة، ولكن هذه الورقة تسعى إلى استقراء ديناميات انخراط القوى الإقليمية (العربية) والشرق أوسطية الصاعدة في صراعات النفوذ في كل من القرن الإفريقي والبحر الأحمر ودول شرق إفريقيا عموماً.

تتأثر منطقة شرق إفريقيا بالمتغيرات الجيوسياسية الطارئة على سياقات النظام الدولي وديناميات الصراع خارج نطاقاتها الجغرافية. وتنظر القوى الإقليمية والدولية إليها - وبالأخص إلى منطقة القرن الإفريقي (الصومال/ إثيوبيا/ إريتريا/ جيبوتي) - بصفتها نطاقاً جغرافياً للتنافس، وسوقاً سياسية للمساومة والتفاوض على تقاسم النفوذ، وقد انعكس ذلك سلباً على دول المنطقة التي يرتهن قرارها السيادي للقوى الأجنبية، وهو ما جعل أغلبها يعاني من الهشاشة السياسية وتعدد صراعاتها الداخلية، وانتشار العنف المسلح، والأزمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية، والمجاعات، ومشاكل اللجوء.

وفي ظل الأزمات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط تزداد الأهمية الجيو-استراتيجية لمنطقة شرق إفريقيا، وبالأخص مجالها الحيوي (القرن الإفريقي)، حيث ترتبط أغلب دول الخليج العربي - أمنياً واقتصادياً - بباب المندب والبحر الأحمر لكونها ممرات بحرية تؤمن تصدير ما يقارب 70 بالمئة من نفطها إلى دول القارة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، لذلك ترى المملكة العربية السعودية هذه المنطقة امتداداً للأمن القومي العربي-الخليجي؛ نظراً إلى صراعها الإقليمي مع التمدد الاستثماري والعسكري والإيديولوجي لإيران من جهة أولى، ولفتح أسواق ومجالات جديدة للاستثمار، بالإضافة إلى تأمين مصالحها الاستراتيجية، من جهة أخرى، ومن ثم فهي تسعى لإعادة التموقع داخل منطقة شرق إفريقيا، مع الحرص على انتهاج دبلوماسية (حسن الجوار) مع دول تتشارك معها ذات المرجعيات التاريخية والدينية، نسبياً، وتعطيها - إضافة إلى بقية دول الخليج العربي - أولوية متقدمة للانخراط بشكل فعال في تشكيل المشهد الإقليمي عامة، وتحديد مراكز القوى في هذه المنطقة الإفريقية خاصة.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استظهار ديناميات الصراع بين القوى الإقليمية والدولية في منطقة شرق إفريقيا، وتحليل استراتيجيات بسط النفوذ والتموقع في سياقات الاضطراب السياسي والمواجهات العسكرية المتواصلة في دول الجوار (منطقة الشرق الأوسط). لذلك ستستعرض في البداية الأهمية الاستراتيجية لمنطقة شرق إفريقيا من الناحية التاريخية، ثم ترصد استراتيجيات التموقع لأبرز القوى الإقليمية والدولية بالمنطقة، بالإضافة إلى أهم ديناميات الصراع على النفوذ، وتختتم في الأخير بتحليل

واستشراف الترابط الاستراتيجي بين منطقة الخليج العربي ودول شرق إفريقيا.

الخلفية التاريخية للقضية

تضم منطقة شرق إفريقيا والقرن الإفريقي ما يقارب 11 دولة، يقدر تعدادها السكاني الإجمالي بـ 315 مليون نسمة، ذات تنوع عرقي وديني كبير، إلى جانب مستويات متباينة على صُعد التنمية البشرية، والمنازل الاقتصادي، والنظام السياسي، وموروث مشترك وثقيل للتاريخ الاستعماري. إن حجم التنوع داخل منطقة تغطي ما يناهز 2,4 مليون ميل مربع يجعل عملية التعميم بخصوص الصراع وتقاسم النفوذ شبه مستحيلة؛ لأن كل نموذج يستبطن دينامياته الخاصة باختلاف الفاعلين المحليين ومسارات تحوله السياسي والاقتصادي. لكن من المهم القول إن منطقة شرق إفريقيا تتعايش حالياً مع هشاشة حالة السلم والاستقرار السياسي، وبعض التغييرات الاقتصادية الإيجابية، إلا أنها ما زالت تعاني من آثار النزاعات المسلحة (جنوب الصومال/ جنوب السودان/ رواندا/ الكونغو..)، خاصة في ظل إمكانات ضعيفة في إدارة الصراع وترسيخ السلام، على عكس أغلبية الدول الإفريقية الأخرى.

التنوع العرقي والموقع الجغرافي المتميز جعل من منطقة شرق إفريقيا فضاء للمواجهات الطائفية المسلحة، وممراً استراتيجياً للشبكات الإجرامية الدولية، وجعل من مناطقها الحدودية (المنفلتة أمنياً) مأمناً للعديد من التنظيمات المسلحة، كما أن ضعف الحكومات المركزية، وتواطؤها في العديد من مجازر الإبادة الجماعية، والتهمير القسري، وانتهاكات حقوق الإنسان، زاد من مستويات عدم الرضا وانعدام الثقة لدى مجتمعاتها، وهو ما أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة لحساب الفواعل غير الدول (القاعدة/...) ¹.

الملاح الكبرى لمنطقة شرق إفريقيا

تضم منطقة القرن الإفريقي كلاً من إثيوبيا، والصومال، وجيبوتي، وإريتريا، وتتموقع جغرافياً بمحاذاة الممرات البحرية لكل من البحر الأحمر والمحيط الهندي؛ حيث يقع في جانبها الجنوبي (مضيق باب المندب)، وفي شمالها (قناة السويس)، كما تطل على منطقة الخليج العربي، مما أكسبها قيمة استراتيجية وتجارية كبرى لدى القوى الإقليمية والدولية.

تعد منطقة شرق إفريقيا نموذجاً يختصر حالة اللااستقرار الأمني-السياسي، والنزاعات المسلحة، وانتشار ظاهرة التنظيمات المتطرفة، وغياب برامج تنمية مكتملة لأغلب الدول الإفريقية، بالأخص دول منطقة الساحل الإفريقي (جنوب الصحراء)، التي تزيد من التحديات الأمنية لأغلب دول شرق إفريقيا؛ بسبب تنامي نشاطات التنظيمات المتطرفة (القاعدة/ بوكو حرام/ تنظيم الدولة..)، خاصة بعد حالة الانفلات بليبيا، بالإضافة إلى اضطلاع بدور الترانزيت لتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية،

¹ Angel Rabasa, Radical Islam in East Africa, RAND Corporation, 2009. www.rand.org

وأيضاً تجارة البشر المتوجهة بالأساس إلى منطقة الخليج والدول الأوروبية (ليبيا ومالي وتشاد أصبحت من أهم ممرات تهريب المخدرات وتجارة البشر وتهريب الأسلحة)². زيادة على ذلك، فانتشار نماذج الدول الفاشلة والضعيفة في منطقة جنوب الصحراء يجعل الاستقرار الهش لدول شرق إفريقيا فعلياً موضع تهديد أمني في ظل ضعف الإمكانيات اللوجيستية وفقدان الإرادة السياسية القوية لفرض سيادة الدولة المركزية على المعابر الحدودية.

وتسمى حالياً القوى الإقليمية العربية؛ مثل السعودية والإمارات، إلى تقديم مساعدات بما يناهز 130 مليون يورو لتفعيل قوة الساحل الإفريقي (جي 5)؛ بهدف مساعدتها على التصدي لتنامي الظاهرة الإرهابية وتحركات المجموعات الإجرامية، والتقليص من تداعياتها على أمنهما القومي ومصالحهما في منطقة شرق إفريقيا³.

يجدر بالذكر أن منطقة شرق إفريقيا تتميز بأهمية جيو-دينية؛ لا بسبب تنوعها العرقي-الطائفي (الإسلام السني/ الصوفية/ الشيعة/ المسيحية.. فقط؛ بل أيضاً بسعي ممنهج لكثير من القوى الدولية والمحلية لتوظيفه في صراعات النفوذ والتموقع، لذلك تقوم مثلاً الحكومات الإثيوبية، ذات الأغلبية المسيحية الأرثوذكسية، بتوظيف الجانب الديني لتجاوز مشكلاتها مع دول الجوار العربي؛ بتنمية وتقوية سياساتها الخارجية خارج نطاقات منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر. لذلك يحرص صناع القرار على التسويق لصورة إثيوبيا خارجياً بصفها دولة مسيحية؛ بغية الاستفادة القصوى من علاقاتها الاستراتيجية القوية مع تل أبيب والولايات المتحدة الأمريكية (تمويلات/ استثمارات/ حملات تبشيرية...).

عقب ظاهرة تصاعد العنف المسلح للتنظيمات الدينية المتطرفة في منطقة شرق إفريقيا، ولانخراطها في دعم الحرب الدولية على الإرهاب، يحرص صناع القرار الإثيوبيون على تضخيم التوجه الإثيوبي نحو المنظومة العلمانية ودسترة الفيدرالية الإثنية في عهد الرئيس ملس زيناوي (دستور 1994)، وتأكيد الهوية المسيحية، رغم الانقسامات الواضحة بين الكنيسة الأرثوذكسية ونظيرتها البروتستانتية، كأحد محددات الاستثناء والتفوق في سياساتها الخارجية⁴.

يجدر بالذكر أن هذا التركيز على البعد الديني في السياسة الإثيوبية لا ينفي أو يتجاهل استراتيجيات الاحتواء والاستقطاب الديني-الإيديولوجي الذي تنتهجه العديد من الدول الإقليمية وتستثمره دول المنطقة بدورها أو بعض جماعاتها، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسساتها الحكومية (تمويلات/ تقارب دبلوماسي/

² الحسين الشيخ العلوي، منطقة الساحل الإفريقي ومعبور الموت الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، 31 أغسطس/ آب 2015. <https://goo.gl/C1L1cr>

³ خالد حنفي علي، لماذا التحرك السعودي-الإماراتي لتفعيل قوة الساحل الإفريقي؟ مجلة السياسة الدولية، 22/12/2017. <https://goo.gl/HLbnCk>

⁴ صلاح خليل، خريطة الصراعات الدينية في إفريقيا، صحيفة صوت الهامش، 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017. <https://goo.gl/ycF8H2>

صفات تسلح / حروب بالوكالة...)⁵.

تأريخية الأهمية الاستراتيجية لمنطقة شرق إفريقيا والبحر الأحمر

● العمق التاريخي للحضور العربي-الإسلامي بمنطقة شرق إفريقيا

ليس من الصعب الاستنتاج أن التقارب الجغرافي والديني بين المنطقة العربية-الخليجية ودول شرق إفريقيا قد شكل مرتكزاً أساسياً لاستدامة العلاقات الوثيقة، والتلازم العضوي بين مصير الطرفين؛ اللذين لا يفصل بينهما سوى البحر الأحمر. وقد تأثرت العلاقة بين العرب ومجتمعات سواحل شرق إفريقيا بالمتغيرات السياسية التي طرأت بالأخص على الدول الإسلامية تاريخياً، لذلك وفي بداية انتشار الدعوة الإسلامية، وازدهار دولة الخلافة (الأموية/ العباسية..) عرفت سواحل وجزر شرق إفريقيا حركة تجارية كبيرة، نتج عنها تقارب اجتماعي واستقرار للعديد من المسلمين (خاصة العمانيين/ الشيرازيين..) في المدن الساحلية مثل زنجبار، ماندي.. إلخ.

تزايد الحضور المؤثر والنفوذ السياسي للمسلمين في منطقة شرق إفريقيا بالتوازي مع استقرار الدولة الإسلامية وتنامي قوتها في المشرق والجزيرة العربية؛ حيث تعددت المملكات والسلطنات الإسلامية في الصومال وإثيوبيا، وعلى ساحل الزنج، كدويلات أو وحدات سياسية، تُعزّز ازدهار الحركة التجارية بين الطرفين، وتضمن سيطرة المسلمين على جزء كبير من الممرات البحرية والموانئ التجارية المؤدية للمحيط الهندي، كما تسهل نشر قيم الدين الإسلامي بإفريقيا، وتمثل امتداداً لحكم الخلافة الإسلامية أو بديلاً حيويًا لقوى سياسية (معارضة) لها⁶.

لاحقاً؛ ترتب عن ضعف الخلافة الإسلامية في منطقة الجزيرة العربية استيلاء قوات الإمبراطورية البرتغالية على سواحل شرق إفريقيا عسكرياً وتجارياً، بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، ليتم استردادها فيما بعد من طرف العمانيين، ومن ثم عرفت المنطقة حضوراً عربياً إسلامياً مؤثراً على جميع المستويات، بعد أن نقل سلطان عمان عاصمة الدولة من مسقط إلى زنجبار؛ دلالة على عمق العلاقات، والاعتراف الفعلي بالأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة في ضمان القوة الاقتصادية واستدامة النفوذ السياسي إقليمياً ودولياً.

وجاءت نهاية الوجود العربي فعلياً في شرق إفريقيا بعد اندلاع ثورة زنجبار في 12 يناير/ كانون الثاني 1964 ضد السلطان العماني، بعد أن ضعف نفوذه مع قدوم الاستعمار الأوروبي (الألماني والبريطاني..) في

⁵ أيمن السيد شبانة، الصراعات الإثنية في إفريقيا: الخصائص.. التداعيات.. سبل المواجهة، مجلة قراءات إفريقية، 23/11/2016. <https://goo.gl/x17qW>

⁶ حورية توفيق مجاهد، تاريخ انتشار الإسلام في إفريقيا- الأبعاد والوسائل، مجلة قراءات إفريقية، سبتمبر/ أيلول 2015. <https://goo.gl/cjnLNh>

بداية القرن العشرين⁷.

● تأثير المخزون الاستعماري الأوروبي في دول شرق إفريقيا

عانى دول شرق إفريقيا - مثل باقي دول القارة الإفريقية - من السياسات التعسفية والاستغلالية للقوى الاستعمارية الأوروبية؛ حيث عرفت هذه البلدان الاستعمار البريطاني (شمالى الصومال في أواخر القرن التاسع عشر)، والفرنسيين الذين تأسس نفوذهم باتفاقيات سياسية واقتصادية مع إثيوبيا وجيبوتي، ثم إلى مناطق عُرفت بأرض الصومال الفرنسية، ثم انضمت إيطاليا إلى مجموعة القوى الاستعمارية في منطقة القرن الإفريقي باهتمام بالغ بالممرات الاستراتيجية والتجارية، وبغرض تعميق وتعزيز حضورها عملت على تأسيس المستوطنات، وتطوير واستغلال النشاط الزراعي في المناطق الجنوبية الخصبة بالصومال⁸.

وقد تأسست السياسات التعسفية والممارسات الاستغلالية للقوى الاستعمارية على ذات السرديات الكولونيالية العنصرية والكلاسيكية التي تعزز الفوقية الغربية، وتشجع للعنف بحجة الثنائيات الضدية: (التخلف/ التوحش/ الهمجية/ السواد) التي يمثلها الإفريقي، مقابل حضارة (الرجل الأبيض)، وفق ما يوضحه الكاتب حمدي عبد الرحمن في قوله: «وأياماً كان الأمر فإن القوى الأوروبية المختلفة التي تدافعت على إفريقيا (خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر لتأسيس مستعمراتها) قد نظرت إلى نفسها على أنها تحمل مشعل الحضارة والمدنية إلى جميع مناطق العالم المتخلف».

على أن (والتر رودني) يكشف عن حقيقة استعمار إفريقيا، ويرى أنه السبب الرئيس لتخلفها؛ إذ يرى أن «الاستعمار لم يكن مجرد نظام للاستغلال، ولكنه نظام هدفه الرئيس أن يعيد الأرباح إلى ما يسمى البلد الأم، ويعتبر ذلك من وجهة نظر إفريقيا بمثابة نزح مستمر للفائض الناتج عن عمل إفريقي بمرور إفريقيا، ويعني في الوقت نفسه تطور أوروبا كجزء من العملية الجدلية نفسها التي أحدثت التخلف بإفريقيا»⁹.

تسبب الاستنزاف الاستعماري لثروات دول شرق إفريقيا، والتدخلات المباشرة في سياساتها، في فقدان الأمن الاقتصادي، الذي أنتج بدوره ارتهان القرار السيادي للقوى الأجنبية؛ حيث حرصت القوى الدولية بعد الاستقلال على الإبقاء على مميزات نفوذها وإعادة إنتاج ملامح المرحلة الاستعمارية؛ من فوضى، وتبعية شبه مطلقة، والاستغلال المجحف للموارد والثروات الطبيعية، لذلك لم تتمكن دينامية التحولات السياسية ما بعد الاستعمار بدول شرق إفريقيا من تفعيل واستثمار كل الموارد الطبيعية والمميزات

⁷ الأمين أبو منقعة محمد، التراث العربي الإسلامي في شرق إفريقيا وفي غربها: دراسة مقارنة، الملتقى الدولي حول الحضارة الإسلامية في إفريقيا

الشرقية، أوغندا، 15-17 ديسمبر/كانون الأول 2003. <https://goo.gl/Gi3xJN>

⁸ Asafa Jalata (ed), State Crises, Globalization and National Movements in North-East Africa, Routledge, 2004.

⁹ حمدي عبد الرحمن حسن، سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، 2013/02/05. <https://goo.gl/KvyiXT>

الجغرافية؛ حيث ظلت السلطة العليا للمستعمر الأوروبي رمزياً ومادياً، والنخب الإفريقية المتحالفة معه، تعيق النمو الاقتصادي، وتكبح سياسات الإصلاح والتغيير.

وتمثلت استمرارية سطوة النموذج الأوروبي في هذه المنطقة بإعادة ترسيخ أجناس (التقسيم الاستعماري للعمل)¹⁰، بمعنى أن القوى الاستعمارية أجهت وأضعفت القاعدة الاقتصادية لأغلب الدول الإفريقية، بتقسيم هيكلية للمستعمرات كمقاطعات متخصصة في إنتاج واستخراج المواد الخام والمواد الأولية (العاج/ الذهب/ الألماس/ القطن/ الكاكاو..) للاقتصاد الأوروبي؛ وهو ما تسبب في انعدام التنوع على مستوى المنتجات، وهشاشة السياسات الغذائية بالأخص.

● واقع الاقتتال الداخلي وحالة اللااستقرار السياسي

تواترت الحروب الأهلية والأزمات السياسية والانقلابات العسكرية في أغلب دول شرق إفريقيا نتيجة هذه السياسات الاستعمارية، وظلت مجتمعاتها تعاني آفة المجاعة، وانعدام الأمن الغذائي، والفقر الشديد، مع انتهاج الحكومات سياسات تنمية تزيد من درجات الركود الاقتصادي، والتبعية للسوق الأوروبية؛ لشدة تركيزها على إنتاج المواد المصدرة؛ مثل الزهر أو القطن، وتهميشها للمواد الغذائية، مثل القمح والسكر والخضراوات.. إلخ. ومن ثم فإن عملية الاختراق والتحكم في الهياكل المحلية ودوائر صنع القرار الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي في هذه الدول الإفريقية يجعل السياسات الدولية ذات الطابع الإنساني (منظمات/ مساعدات..) عائقاً حقيقياً أمام إعادة هيكلة وإصلاح المنظومة الاقتصادية بالدولة المستهدفة من جهة أولى، وأيضاً تسييساً ممنهجاً للمساعدات كورقة ضغط وممارسة نفوذ من الأطراف الممولة من جهة أخرى.

وتؤكد التقارير الأخيرة لبرنامج الغذاء الدولي بمنظمة الأمم المتحدة أن الصراعات والجفاف عرّضا ما يقارب 37 مليون مواطن لفقدان الأمن الغذائي في عام 2017 خاصة بمناطق في جنوب السودان والصومال. وانعدام الأمن الغذائي له أبعاد أخرى تتجاوز آفات انتشار الفقر، والمجاعة، والأوبئة أو الهجرة غير شرعية، لترتبط بافتقار حقيقي إلى التنمية والأمن والسلم الاجتماعي.

ومن المؤكد أن أغلب الدول بمنطقة شرق إفريقيا تعيش أوضاع اضطراب وهشاشة سياسية عندما تستمر الصراعات -بين الدول ذاتها أو بين مكوناتها- في ترسيخ حالة الإنهاك والتخلف الاقتصادي، التي تؤدي ضرورة إلى ضغوط مطردة من الدول المانحة للقروض أو بقية الأطراف الدولية (بنوك/ منظمات..) ¹¹. وتظهر التحفظات حول اختلال التوازن داخل السياسات التنموية لأغلب دول شرق إفريقيا بوضوح في النموذج الكيني؛ حيث يعمل الأطفال في مزارع المواد الغذائية المخصصة للتصدير مثل الأناناس،

¹⁰ Devereux, S., (2007). Cashing in or Crashing Out: Pastoralist Livelihoods in Somali Region, Ethiopia, Living on the margins Conference March 26-28, 2007: Stellenbosch.

¹¹ RedieBereketeab (ed), Intra-State and Inter-State Conflicts and Security, Pluto Press and NordiskaAfrikainstitutet, 2013.

والكاكاو، والسكر، والقهوة، في الوقت الذي يعاني فيه قرابة 10 ملايين كيني انعدام الأمن الغذائي، ويعتمد ما يقارب مليونين على المساعدات الغذائية¹².

● الحرب الباردة ومخلفات الصراع في دول إفريقيا

تبنت القوتان المتنفذتان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) في صراعاتهما العسكرية والإيديولوجية والاقتصادية، خلال حقبة الحرب الباردة، ذات السيناريوهات الرئيسية للاستعمار الاستغلالي (استغلال الثروات/ التدخل في السياسات/ تغيير الملامح الحضارية)، بنزوع واضح وعلني لدى كل منهما إلى جعل منطقة شرق إفريقيا من أهم المجالات الجغرافية المفتوحة للتصادم والمناورة بين الكتلة الشيوعية والكتلة الرأسمالية؛ بغية الهيمنة على النظام الدولي، حيث تم تدويل العنف وتعريض المنطقة لأقسى الحروب؛ مثل حروب أنغولا وموزمبيق، أو محاولات تغيير أو تثبيت النظام في السودان وإثيوبيا والصومال... الخ¹³. وتحولت الدول الإفريقية ومجتمعاتها إلى مجرد (وقود) للتصادم العسكري، والدعاية الإيديولوجية أو الاستغلال الإمبريالي لثرواتها بين واشنطن وموسكو، مما زاد من مظاهر الانقسام والتشتت بين نخبة الحاكمة والمتقفة، أدت إلى ازدياد الصراعات الداخلية المستمرة، وتردي الأوضاع المعيشية في القارة الإفريقية.

يبدو أن المنطقة الإفريقية ما زالت تعيش مخلفات قرون عديدة من العبودية والظلم الثقافي، الذي تزايدت حدته مع الاستعمار الأوروبي، وتعمقت مع صراعات الحرب الباردة التي قوضت احتمالات ترسيخ إصلاحات هيكلية سياسية واقتصادية، بالإضافة إلى ضرب سيادتها الهشة بتعزيز علاقتها بدول الشمال والمانحين الدوليين، ومن ثم فقد تبلورت مسارات بناء دولة الاستقلال على أساس السيادة (المغشوشة) أو السلبية لعدة عوامل؛ أولها انتهاج سياسة زبونية، وتغيير التحالفات مع القوى الدولية المتنازعة (إثيوبيا / الصومال)، ثانيها أن الحوكمة الداخلية وإدارة شؤون الدولة ارتبطت بشكل عضوي بالتدافع الأمريكي-السوفييتي حول الشرعية الدولية، ثالثها تعميق الحضور الأمريكي المدعوم من طرف القوى الاستعمارية التقليدية (فرنسا...)؛ اقتصادياً وثقافياً وسياسياً؛ لأن كل المنطقة في نطاقات نفوذها. وفي هذا السياق، من المهم القول إن دول شرق إفريقيا استفادت من صراعات النفوذ بين القوى الدولية خلال الحرب الباردة، ولكن في المقابل أيضاً تضررت البنى الهيكلية لدولة الاستقلال؛ وذلك من جراء تسييس القوات العسكرية وعسكرة المشهد السياسي.

● تأثير متغيرات الربيع العربي على الصراع الدولي والإقليمي في منطقة القرن الإفريقي

أسهمت حالة اللااستقرار، والانعدام شبه الكامل للأمن الإقليمي، في إعادة تشكيل السياسة الخارجية

¹² FIAN, (2010). Land Grabbing in Kenya and Mozambique: a report on two research missions-and a human rights analysis of land grabbing, Heidelberg; FIAN International, April 2010.

¹³ نسيم الروح، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، نوفمبر/تشرين الثاني 2009. <http://www.asqh.org/threads/872->

السعودية وباقي دول الخليج العربي، في منطقة شرق إفريقيا والبحر الأحمر، وكان أبرز تجلياتها التغيير الاستراتيجي بتنظيم تدخل عسكري إقليمي (عاصفة الحزم) ضد الحوثيين كإعلان عن توجه نحو الاستراتيجيات الهجومية لحماية أمنها القومي. وفي إطار هذه الاستراتيجية سعت السعودية - لتطويق خطر التمدد الإيراني ودعمها المباشر للحوثيين - إلى التفاوض مع جيبوتي لإنشاء قاعدة عسكرية تخولها السيطرة على مضيق باب المندب، وكبح الطموحات أو التحركات العسكرية لمنافسيها، فمنطقة شرق إفريقيا كانت تاريخياً المجال الطبيعي لامتداد نفوذ دول منطقة الخليج العربي، وحالياً أصبحت بالضرورة أحد نطاقات التوقع؛ للحفاظ على الأمن القومي في ظل تزايد الخطر الإيراني، والازدهار الاقتصادي مستقبلاً في حقبة ما بعد النفط.

يمكن القول إن ثورات الربيع العربي، خاصة الثورة اليمنية، قد أنتجت عدم استقرار سياسياً في المنطقة (التدخل العسكري الخليجي ضد الحوثيين / التمدد الإيراني بسوريا واليمن)، كما أنه لا مجال للشك أن الأزمة الدبلوماسية الخليجية الأخيرة (مايو/أيار 2017) قد أعادت بدرجة ما تشكيل توازنات النفوذ في منطقة شرق إفريقيا، حيث تأكدت مختلف الأطراف أن القدرة على التمتع في الممرات البحرية العالمية في البحر الأحمر، بالإضافة إلى بحر العرب والمحيط الهندي، ذات أهمية قصوى للمحافظة على الأمن القومي لمختلف دول الخليج العربي. كما يجدر بالذكر أن (عاصفة الحزم) قد زادت من تشتت الأجندات الخليجية بمنطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا، حيث أصبح تواصل تأزم المسألة اليمنية يمثل خطراً حقيقياً على الأمن الاقتصادي والعسكري الخليجي في ظل استنزاف للثورات وتمدد للتهديدات الإيرانية.

خريطة القوى

1- اللاعبون الأساسيون في منطقة شرق إفريقيا

أضحت منطقة شرق إفريقيا أحد المجالات الحيوية والأساسية لصراعات القوى الإقليمية التي تتداخل مصالحتها مع القوى الدولية، وتتشابك مع دول المنطقة وتخترق حتى مجتمعاتها، موظفة في ذلك التباينات الهوياتية، فقد واجهت المنطقة عقوداً طويلة من الاقتتال الدموي، حيث تتدلع بشكل متواصل ومترابط سلسلة من أعمال العنف المتشابكة والمتغيرة مكانياً في ذات الوقت على المستوى الداخلي (حروب أهلية/ تطهير عرقي/ حركات التمرد...)، وعلى المستوى الخارجي (بين دول الجوار).

في ضوء الفوضى الملازمة تقريباً لأغلب الجبهات الداخلية لهذه الدول الإفريقية والاضطرابات السياسية الدبلوماسية، تنقسم المنطقة إلى هويات ومناطق (معسكرة) ومشحونة بثقافة (العنف)¹⁴،

¹⁴ Redie Bereketieb (ed), Intra-State and Inter-State Conflicts and Security, Pluto Press and Nordiska Afrikainstitutet, 2013. P 20

ومتحفزة للحرب بأنماط شبه دورية للهيمنة والإخضاع من جهة أولى، ومراوحة بين ثنائيات الدفاع والهجوم لدى أغلب الأطراف، من جهة أخرى¹⁵.

لا تحتكر المجال الحيوي للعنف المسلح الجماعات الدينية أو العرقية أو السياسية فحسب، بل أيضاً الحركات التحررية (الثورية) التي ما زالت تتواجه مع الخلفيات والديناميات المترابطة للنفوذ الكبير للقوى الاستعمارية القديمة بالمنطقة¹⁶؛ فقد عرفت الصومال انتشاراً واسعاً لظاهرة العنف المسلح، وامتداداً لها في كل مناطقها بسبب انقسامات داخلية، ونتيجة لحربها مع إحدى دول الجوار (إثيوبيا) التي واصلت قواتها حربها وتدخلها العسكري على حدودها الشرقية (الصومال). والأخيرة (إثيوبيا) عايشت بدورها مواجهات مسلحة وحرباً أهلية ضد (مسلمي الأورومو) في مناطقها الجنوبية. وتعرف الحدود المشتركة بين إريتريا وجيبوتي نزاعات متقطعة، وحالة توتر شبه دائمة منذ 2008، ثم في يونيو/حزيران 2017. وتنتشر إريتريا قوات ومعدات عسكرية على حدودها مع إثيوبيا منذ أن اندلعت الحرب والمواجهات المباشرة بينهما في مايو/أيار 1998، لتجدد حالة توتر ومناوشات استمرت قرنين على خطوط التماس¹⁷.

وقد نشطت الصراعات الداخلية والمجازر في السودان حين اندلع العنف المسلح بين الشمال والجنوب، وتواصل مع تخلله معاهدات واتفاقيات سلام هشة، وعلى الرغم من استقلال منطقة جنوب السودان فقد زادت حدة عمليات الإبادة وممارسة العنف ضد المدنيين¹⁸.

أثرت هذه الصراعات بدرجة كبيرة في منطقة شرق إفريقيا على مستوى التحالفات والحروب بالوكالة؛ حيث طرأت على توازنات القوى تغيرات عديدة، خاصة على هامش النزاع بين إريتريا وإثيوبيا، فكانت ادعياتها عميقة وواضحة في الصومال، التي سرعان ما رحبت بمساعدة إريتريا لتجربة المحاكم الإسلامية في مقديشو، ودعمها لانفصال منطقة جنوب السودان، وهناك اتهامات متبادلة بتمويل الجماعات الإرهابية المتمركزة بالصومال وإثيوبيا، وتمويل للجماعات المتمردة من (مسلمي الأورومو)، ودعم إثيوبي لجماعات متمردة بإريتريا، وسعي لزعزعة استقرار هش بالصومال إلى جانب الاستقواء بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل¹⁹.

تسهم الصراعات وحالة الاقتتال المستمرة بين مختلف دول منطقة شرق إفريقيا، أو الأطراف الفاعلة داخلها، ومخلفات التطهير العرقي والإثني في تمكين القوى الدولية ذات النزعات (الاستعمارية)، الخفية

¹⁵ نفس المصدر.

¹⁶ Henning Melber, African Liberation movements and the 'end of history', Pambazuka News: Voices for Freedom and Justice, 02 October 2008. <https://goo.gl/QgtU5w>

¹⁷ مركز الجزيرة للدراسات، ماذا تعرف عن النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا؟ 2017/18/6. <https://goo.gl/Lz58fe>

¹⁸ موقع دوتشي فيلي الإخباري، جنوب السودان ينفي اتهامات الأمم المتحدة بحدوث عمليات تطهير عرقي، 01/12/2016. <https://goo.gl/BJcj9F>

¹⁹ Richard J.Reid, Frontiers of Violence in North-East Africa: Genealogies of Conflict since 1800. Oxford University Press. 2011.

أو المعلنة، من السيطرة، وفرض نفوذها على النخب الحاكمة المحلية.

استرجعت منطقة القرن الإفريقي، وبالأخص البحر الأحمر، إشعاعها الدولي وأهميتها الاستراتيجية لدى القوى الغربية منذ أن أمم الرئيس المصري جمال عبد الناصر قناة السويس في 1956، لذلك سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز حضورها دون التعويل الكامل على الوجود الفرنكوفوني التقليدي لفرنسا بجيبوتي، ومن ثم استمدت منطقة شرق إفريقيا أهميتها الاستراتيجية من قربها وإطالتها على الممرات المائية في إقليم البحر الأحمر.

● الولايات المتحدة الأمريكية:

ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات استراتيجية مع دول شرق إفريقيا منذ بداية الحرب الباردة مع المعسكر السوفييتي، وتستفيد اقتصادياً من الثروات الطبيعية والطاقة للمنطقة، حتى إن الرئيس بيل كلينتون قد أعلن (مبادرة القرن الإفريقي الكبير) بهدف إدارة الأزمات، وأيضاً تأمين الاكتفاء الغذائي، كما تتمتع بحضور عسكري مؤثر؛ حيث أنشأت قاعدة (كامب ليمونير)، وقاعدة جيبوتي، بحجة المحافظة على مصالحها التجارية ومكافحة هجمات القرصنة (2008 - 2009) .. إلخ.

تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بوجود حيوي عسكري واستثماري واستخباراتي بمنطقة دول شرق إفريقيا، كما تتمتع بتسهيلات كبرى للتحرك في مناطق النزاعات ومحاربة التنظيمات المسلحة المتطرفة؛ بسبب حيازتها على منشآت وقواعد عسكرية (قاعدة ليمونير (الفرنسية) بجيبوتي/ مقرات قوات الأفريكوم في 2008).

يمكن القول إن التفجيرات الإرهابية لسفارتها بكل من نيروبي ودار السلام (1998)، ثم تفجير السفينة (كول) بمحاذاة السواحل اليمينية (2000) عززت الحضور العسكري-الأمني الأمريكي بالمنطقة، الذي توجّ سنة 2002 بإنشاء (فرقة العمل المشتركة للقرن الإفريقي)²⁰.

وتتنافس الولايات المتحدة الأمريكية فعلياً على التمتع بهذه المنطقة مع الصين، التي تمتلك أيضاً حضوراً عسكرياً مؤثراً بفضل إنشائها لقاعدة بحرية بجيبوتي بعيدة بضعة أميال عن نظيرتها الأمريكية. وينظر صناع القرار في البيت الأبيض إلى هذه التحركات الصينية على أنها تهديد مباشر لمصالحهم الاقتصادية والعسكرية في البحر الأحمر والمحيط الهادئ، خاصة أن الصين تراهن على تعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وروسيا وتركيا وباقي دول العربية.

● النفوذ الصيني في دول شرق إفريقيا

تحرص الصين على زيادة مستويات تعاونها الاقتصادي ومعاملات التبادل التجاري مع دول شرق

²⁰ أميرة عبد الحليم، القواعد العسكرية في البحر الأحمر.. تغير موازين القوى، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 30/01/2018، <https://goo.gl/KByrnK>

إفريقيا منذ إنشاء منتدى التعاون الصيني-الإفريقي في عام 2000، بمشاريع تنمية ومساعدات غذائية بدولة جيبوتي والصومال. كما توسعت الاستثمارات الصينية إلى مجالات البنية التحتية، والتنقيب عن النفط، والمجال الكهربائي، والاتصالات.. إلخ. وتوظف الصين قاعدتها البحرية بجيبوتي لحماية حركتها التجارية ووارداتها النفطية التي تمر بالضرورة من مضيق باب المندب الاستراتيجي وخليج عدن وقناة السويس، ومن ثم فإن الصين- من دون شك- تتنافس مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على ممرات التجارة العالمية، والتنقيب عن الموارد الطبيعية، وكذلك السوق الاستثمارية الإفريقية الواعدة. وتعزز الصين حضورها عسكرياً (قاعدة بحرية)، واستثمارياً (استثمارات تقدر بـ222 مليار دولار)، وثقافياً (مؤسسات تعليمية وتدريبية/ إذاعة)، ودبلوماسياً (قوات حفظ السلام)²¹، ومن ثم لا تظهر منطقة دول شرق إفريقيا كبديل استراتيجي للنفوذ الصيني، بل تمثل امتداداً له، وتوسعاً لاقتصادها القوي خارج نطاقاتها التقليدية (شرق آسيا) بمراوحة واضحة بين السياسات الناعمة والخيارات العسكرية، خاصة بعد سقوط نظام القذافي وتداعياته الوخيمة على مصالحها الاقتصادية.

● تراجع النفوذ الأوروبي

كما سبق أن ذكرنا، تتجاذب العديد من القوى الدولية والإقليمية في منطقة شرق إفريقيا بمستويات متفاوتة من النفوذ، وكما يبدو جلياً أصبحت القوى الأوروبية (الاستعمارية) القديمة غير قادرة على صياغة حضور مؤثر يمنحها القدرة على تأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.

يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي قد تراجع نطاقات نفوذه أغلب دوله ذات الحضور الاستعماري القديم بمنطقة شرق أفريقيا، بإستثناء فرنسا باعتبارها أبرز حليف أوروبي تقليدي بكل إفريقيا ولا زالت تربطها بدول المنطقة علاقات متشعبة على جميع المستويات. تعتبر القيادات الفرنسية و أيضاً الرأي العام أن إفريقيا امتداد لنفوذها الجيوستراتيجي ولكن التراجع الملحوظ لحضور بعض الدول الاستعمارية القديمة في المنطقة لا يقلص من أهمية أجنات الاتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي اتجاه شرق أفريقيا خاصة أنه يعد أحد أهم الشركاء الاقتصاديين والاستراتيجيين للمنطقة، رغم الكثير من النقاط الخلافية حول الاستراتيجيات غير الجدية المتبعة للحد من التدفق الكبير للمهاجرين غير الشرعيين، والتهريب، وغياب الديمقراطية، وانتهاكات حقوق الإنسان. منذ 2006، سعت المفوضية الأوروبية لتعزيز استراتيجيات تنمية ومشاريع طويلة المدى تتركز أهدافها حول تحقيق الأمن الغذائي، والمحافظة على الاستقرار الأمني، وكذلك تطوير المؤسسات والموارد البشرية. ويحرص الاتحاد الأوروبي على ضمان حضور عسكري بمنطقة

²¹ كمال الدين شيخ محمد عرب، أبعاد الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا: الفرص والتحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 11 يناير/كانون الثاني

<https://goo.gl/2wBxiu> ،2017

شرق إفريقيا من خلال تمويل وتطوير قوات الانتشار السريع الإفريقية²².

● بداية العودة لروسيا

يتواصل التمدد الروسي في مناطق النزاعات الدولية، حيث تسعى لإعادة تشكيل خريطة صراعات النفوذ بمنطقة شرق إفريقيا بتحالفات واضحة مع دول مثل تركيا والصين وإيران. وتسعى روسيا لتطوير حضورها العسكري (عمليات حفظ السلام) بالمنطقة، وتعزيز تمثيلتها الدبلوماسية (سفراء جدد)، وتمتية استثماراتها الاقتصادية بتمتين علاقاتها مع المنظمات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي...)، كما جاء على لسان رئيس الوزراء سيرغي لافروف على هامش زيارته (2018) إلى القارة الإفريقية (زيمبابوي)²³. تحاول الدبلوماسية الروسية التأسيس لعودة قوية لاستعادة النفوذ في القارة الإفريقية الذي خسرتة بعد انتهاء الحرب الباردة، في سياقات التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية (سوريا/القرم). وتعتمد روسيا عدة استراتيجيات للتفوق داخل هذه المنطقة؛ باستثمارات كبرى في المجالات الطاقية، وبالأخص التكنولوجيا النووية، والاستثمارات الاقتصادية، ودعم مجهودات مكافحة الإرهاب، وكذلك صفقات بيع الأسلحة.

يجدر بالذكر أن هذه الانتعاشة للحضور الروسي بالمنطقة يحظى بتزكية ومساندة النظام المصري الحالي، الذي يسعى بدوره لتقوية نفوذه القديم واسترجاع شبكات تحالفاته بعد انزواء مؤقت بسبب تداعيات ثورة 25 يناير على نظامه السياسي.

● النفوذ الإسرائيلي في الحديقة الخلفية للأمن القومي العربي

استطاعت (إسرائيل) تحقيق اختراق كبير في مناطق استراتيجية كموانئ وسواحل البحر الأحمر، وإقامة علاقات تعاون متطورة مع بعض دول المنطقة (إثيوبيا). تعود العلاقات المتينة بين الدول الإفريقية (غير العربية) وإسرائيل إلى منتصف القرن الماضي، لتتأثر بالتحويلات الكبرى الطارئة على القضية الفلسطينية ما بين 1973 إلى حدود 1993 (اتفاقات أوسلو). يمكن القول إن منطقة شرق إفريقيا أصبحت، في بداية التسعينيات، هدفاً محورياً، إلى حد ما، في السياسة الخارجية الإسرائيلية لعدة اعتبارات، وألها الاعتبار السياسي؛ لكونها تمثل قوة تصويت في المنظمات الدولية، وثانيها الاعتبار الاستراتيجي؛ حيث إنها تساعد إسرائيل على فك العزلة المفروضة عليها من قبل الدول العربية ونيل المزيد من الشرعية الدولية، أما ثالثها فهو الاعتبار الاقتصادي؛ إذ تمثل هذه الدول الإفريقية سوقاً استثمارية كبرى للمنتجات الإسرائيلية،

²² ياسر قطيشات، التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي نموذجاً، مجلة آراء حول الخليج، 24/06/2014. <https://goo.gl/HPKaJd>

²³ عبد الحكيم نجم الدين، التنافس على إفريقيا.. النفوذ الصيني-الروسي-الأمريكي، مجلة قراءات إفريقية، 11/03/2018. <https://goo.gl/6AKwPD>

و ضمناً لتسهيل مصالحها التجارية في البحر الأحمر²⁴.

من المهم القول إن التغلغل الإسرائيلي بأجندات سياسية واقتصادية واضحة ومتكاملة بدأ فعلياً بعد 2001 بهدف رصد تحركات التنظيمات المتطرفة والحد منها، والتصدي للتمدد الإيراني، وتعزيز شراكاتها الاقتصادية بالمنطقة، والانفتاح على نطاقات بديلة للتنافس الدولي مع دول الجوار الشرق أوسطية. وقد تأكد عمق الحضور الإسرائيلي بالمنطقة بعد الزيارة التاريخية لرئيس الوزراء الإسرائيلي لأربع دول إفريقية (كينيا/ أوغندا/ إثيوبيا/ رواندا) في 4 يوليو/تموز 2016 (فتح مكاتب تنمية إسرائيلية/ اصطحاب 80 رجل أعمال).

لا شك أن إسرائيل تتدخل في المنطقة كوسيط اقتصادي وسياسي، أو فاعل بالوكالة لحماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الغربية بمنطقة تتزاحم فيها القوى الدولية وتتنازع النفوذ فيها الجماعات المسلحة. وتهدف إسرائيل كذلك إلى توطيد علاقاتها بدول شرق إفريقيا (إريتريا/ إثيوبيا) للمحافظة على استقرارها الأمني ومصالحها الاستراتيجية بالبحر الأحمر، وتتدخل بشكل مباشر في تأجيج أزمة مياه النيل بين مصر وإثيوبيا (سد النهضة).

● الحضور السعودي-الإماراتي بمنطقة شرق إفريقيا

تحافظ المملكة العربية السعودية والإمارات على الأسبقية في معاملات الاستثمار في البنية التحتية والعقارات وقطاع النقل والسياحة بمنطقة القرن الإفريقي، وتحرص هذه القوى الخليجية على تعزيز حضورها العسكري بالمنطقة، مستفيدة بالأساس من (دولة أرض الصومال) وإريتريا وجيبوتي؛ حيث تحصلت مثلاً شركة (موانئ دبي العالمية) على تفويض لإدارة العديد من الموانئ والممرات البحرية، بالإضافة إلى قواعد عسكرية بالمنطقة²⁵. وتهدف الإمارات إلى خلق حزام متماسك ومتربط بين مناطق نفوذها في منطقة شرق إفريقيا، لذلك لا تكتفي بالحضور العسكري، خاصة بعد دخولها إلى جانب المملكة العربية السعودية في (عاصفة الحزم)؛ بل تلجأ إلى الدبلوماسية الناعمة بمساهمات كبرى في تمويل ومنح القروض لحساب مشاريع البنية التحتية (الصومال/ كينيا).

وانطلاقاً من واقع الصراع على النفوذ، تظهر مثلاً دولة السودان مجالاً حيويًا لبعض القوى العربية مثل مصر والسعودية للمحافظة على استحقاقاتها الاستراتيجية وفرض الهيمنة في منطقة شرق إفريقيا، خاصة أنها تعد «نقطة تلاقي المصالح الإفريقية والعربية، لأن التأثير الأكبر والمباشر لأحداث القرن

²⁴ ياسر قطيشات، التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي نموذجاً، مجلة آراء حول الخليج، 24/06/2014. <https://goo.gl/HPkaJd>

²⁵ Daniela Krosiak, A Dangerous Gulf in the Horn: How the Inter-Arab Crisis Is Fueling Regional Tensions, International Crisis Group, 7 August 2017. <https://goo.gl/3RmjLn>

الإفريقي على العالم العربي إنما يكون عبر السودان»²⁶.

حصول المملكة العربية السعودية على جزيرتي (صنافير) و(تيران) باتفاقية مثيرة للجدل في الشارع المصري عزز حضورها المؤثر في نطاقات النفوذ بالبحر الأحمر، خاصة أن مضيق تيران هو الممر البحري الوحيد للشحن إلى ميناء العقبة بالأردن، وكذلك الميناء الإسرائيلي (إيلات)²⁷. ويؤكد العديد من الملاحظين أن عملية تسليم الجزيرتين إلى الجانب السعودي تعبر بشكل فعلي عن تراجع الدور المصري الإقليمي بمنطقة القرن الإفريقي مقابل الحضور الريادي والاستراتيجي للسعودية من جهة أولى، كما تكشف عن سياسات سعودية استباقية لتأمين أمنها القومي في تفاعل دائم مع ديناميات الصراع المتغيرة من جهة أخرى. ولعل هذا الاعتقاد يتعزز عند استقراء حرص القيادة السعودية على إبرام صفقة تعاون مع جيبوتي بهدف إنشاء قاعدة عسكرية على أراضيها تمنحها الفرصة لبسط نفوذها على مضيق باب المندب.

● التدخل القطري والنزوع نحو التموقع في منطقة شرق إفريقيا

منذ مطلع القرن الواحد والعشرين تصاعدت مشاركة قطر في النظام الإقليمي كقوة ناشئة ذات حيوية اقتصادية ومطامح استراتيجية للتموقع في منطقة شرق إفريقيا، حيث سعت القيادة القطرية إلى ترسيخ الحضور الاستراتيجي على امتداد هذه المنطقة، وبات واضحاً النزوع القطري نحو التمدد والتأثير في السياقات السياسية لدول منطقة شرق إفريقيا.

ويرتكز التدخل القطري على المبادرات الدبلوماسية التي تتوازي في ذات الوقت مع مساعي منظمات الإغاثة والمساعدات الإنسانية، والمؤسسات الدينية، وشبكة العلاقات لرجال الأعمال أو الجالية القطرية²⁸، بالرغم من غياب تقاليد دبلوماسية ترسخ هذا النفوذ ما قبل 2006 لحدة النزاعات العرقية والعشائرية والحدودية، والتنازع الدائم حول الشرعية السياسية لدول القرن الإفريقي، وغياب شبكة علاقات محلية قوية، ومشروعية التدخل. ومن أبرز أدوارها المشاركة في إحلال السلام في أزمة بمنطقة حنيش بين إريتريا واليمن في سنة 1996، مما أدى إلى تقارب واضح وتشابك كبير بين المصالح القطرية ونظيرتها الإريترية، إلى حدود 2013، وقد اتخذت مظاهر وأشكالاً مختلفة على هامش الحرب الصومالية-الإثيوبية (2007) وواقع الفرقة والتشتت بالمنطقة.

وعلى الرغم من الاشتباه في خلفيات هذا التقارب الأيديولوجية والعسكرية من قبل العديد من الأطراف

²⁶ بيركيت هابتي سيلاسي، الصراع في القرن الإفريقي، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، 1980، ص 161. <https://goo.gl/AAwMQK>

²⁷ Maged Mandour, The Changing Security Dynamic in the Red Sea, Open Democracy, 7 April 2017, <https://goo.gl/fJEQfh>

²⁸ Mohamed Husein Gaas, QATARI INVOLVEMENT IN THE HORN OF AFRICA: A KINGMAKER AND A SUCCESSFUL MEDIATOR? Religion, prestige and windows of opportunity? (Qatari peacemaking and foreign policy engagement) Edited by Stigjarle Hansen Department of International Environment and Development Studies, Norwegian University of Life Sciences, October 2013.

الإفريقية الفاعلة، مثل إثيوبيا والصومال، فإن ذلك لم يمنع ترسيخ الحضور القطري في المنطقة بعد تدخلات ووساطة دبلوماسية بين جيبوتي وإريتريا أو بين مختلف الفصائل الصومالية²⁹. ويعد التنامي المتسارع لنشاطات الفصائل الإسلامية بالصومال، وتكوينها لاتحاد المحاكم الإسلامية، أحد أهم ديناميات التحرك المؤثر للدبلوماسية القطرية، ومن ثم ترسيخ نفوذ اتحاد المحاكم الإسلامية في الشارع الصومالي بقيادة الشيخ شريف أحمد (رئيس المكتب التنفيذي)، الذي ارتبطت القيادة القطرية بعلاقات دبلوماسية مباشرة معه، وأضحت مسألة التعاون وتشابك المصالح بين الطرفين ذات أهمية قصوى، كما تتمظهر بالأساس في أنماط متعددة أبرزها المنظمات الإنسانية مثل (الهلال الأحمر القطري)، والدعم اللوجستي في حرب القوات الإثيوبية المدعومة أمريكياً³⁰، وكذلك دور قطر الدبلوماسي بين فصائل الاتحاد ذاتها في 2007 و2008، ثم بين قيادات (تحالف إعادة تحرير الصومال)، كما تدخلت كوسيط بين (الحكومة الفيدرالية الانتقالية) في أزمتها المندلعة مع كل من (حزب الإسلام) و(حركة الشباب) ثم بين (الإخوان المسلمين) في الصومال. وقد عزز الثقل الإعلامي لقناة الجزيرة إقليمياً ودولياً مشروعية التدخلات السياسية والتنمية والدبلوماسية للقيادة القطرية؛ وهو ما حولها المساهمة في رسم خريطة جديدة لتوازنات القوى في منطقة البحر الأحمر وشرق إفريقيا.

واعتمد المخطط القطري على تعميق الوجود الإسلامي في إفريقيا كاستراتيجية للتعبئة ضد الوجود القوي للقوى الغربية والاستعمارية (فرنسا، أمريكا، إسرائيل، بريطانيا)، واحتكارها الكامل للثروات الطبيعية لدول شرق إفريقيا، والدعوة الإعلامية للاهتمام بهذه المنطقة باعتبارها الحديقة الخلفية والامتداد الطبيعي للأمن القومي العربي.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن محاولة استرجاع النفوذ الإسلامي بمنطقة شرق إفريقيا تتبع من اعتبارات التقارب الفكري والثقافي والديني، عززته علاقة تاريخية متغيرة بين بلاد الحجاز والخليج العربي وهذه الدول منذ ظهور الإسلام³¹.

كثرة التغيرات والتقلبات في منطقة الشرق الأوسط أثرت في الحضور والنفوذ القطري بمنطقة شرق إفريقيا، خاصة بعد 2012، حيث فقدت التوازن أو استقرار التحالفات واستمراريتها في ظل تدخلات دولية وإقليمية، وتغير المواقف لدى صناع القرار الأفارقة، من قطر، خاصة بعد اندلاع الأزمة الدبلوماسية

²⁹ محمد الأمين محمد الهادي، المحاكم الإسلامية.. أسباب السقوط ومقومات النهوض، مركز الجزيرة للدراسات، 31 يناير/كانون الثاني 2007. <https://goo.gl/FgAehB>

³⁰ محمد مورو، الصراع الدولي والإقليمي في الصومال، مركز الجزيرة للدراسات، 28/12/2006. <https://goo.gl/NafQMj>

³¹ حورية توفيق مجاهد، تاريخ انتشار الإسلام في إفريقيا- الأبعاد والوسائل، مجلة قراءات إفريقية، سبتمبر/أيلول 2015. <https://goo.gl/cjnLNh>

الخليجية في مايو/أيار 2017، كما يحللها الصحفي خالد حنفي علي في أحد مقالاته: «ولعل زيارة أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، لكل من إثيوبيا وكينيا والسودان في أبريل/نيسان 2017 عكست أهمية الشرق الإفريقي إجمالاً كمجال لنفوذ الدوحة السياسي والاستثماري، خاصة في مشروعات الطاقة والزراعة والتعدين. ويفسر ذلك مواقف الحياد التي اتخذتها دول مثل إثيوبيا والسودان والصومال من مقاطعة الدوحة، معتقدة أنها بذلك تحافظ على مصالحها مع السعودية والإمارات ومصر وقطر، أو بالأحرى الرهان على الوقت في تسوية الأزمة وتجنب الخسائر»³².

● إيران والمزاخمة الجيوسياسية في القرن الإفريقي

تعد القارة الإفريقية ساحة لصراعات النفوذ، لا على هامش الأزمة الخليجية الأخيرة فقط، بل أيضاً فضاء للتنافس بين السعودية وإيران الذي غالباً ما تم تمثله في دول غرب إفريقيا؛ مثل نيجيريا والسنغال والكاميرون وموريتانيا، كنزاع طائفي بين الإسلام السني والشيوعي.

وفي شرق إفريقيا تتداخل الأبعاد الجيوسياسية بالأيديولوجية؛ إذ تعتمد المقاربة الإيرانية للموقع في مجالات ذات أهمية حيوية ومتاخمة جغرافياً للفضاء السني على توظيف الرمزيات الأيديولوجية للتشيع في دبلوماسيتها العامة. ومن هذا المنظور فإن الدبلوماسية الإيرانية تضي الشرعية على نفوذها المتنامي في العديد من دول المنطقة بتعزيز روابط ذات بعد أيديولوجي (روحاني) لدى قواعدها (المتشعبة)؛ وهو ما يمكنها من التغلغل في البنى الاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية والسياسية باستراتيجيات وأجندات ترعاها المراكز الإيرانية مثل ما حصل بالسودان وإريتريا.

وتسعى إيران إلى استغلال المزايا الجيوسياسية التي تتمتع بها المنطقة لتحقيق أهداف عديدة، حيث تعد إريتريا حلقة محورية للتحكم في الممرات البحرية والعسكرية في البحر الأحمر، لذلك يهتم الحرس الثوري الإيراني بالوجود فيها، خاصة أنها تربطه بالضفة المقابلة في الخليج العربي، وهي قريبة من اليمن، فتستغلها «لتمرير الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين في اليمن منذ عام 2009»³³. ومن ثم استعادت إيران علاقاتها القوية مع دول القارة الإفريقية بعد انتهاء حربها مع العراق، حيث شهد سلوكها الخارجي المزيد من الانفتاح على دول شرق إفريقيا تملصاً من الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية للقوى الغربية، والحشد لقوة تصويتية بالمنظمات الدولية والإقليمية من جهة أولى، وكذلك محاصرة دول الجوار العربي من جهة أخرى.

وقد سعت إيران إلى تعزيز نفوذها في الممرات التجارية بالبحر الأحمر باتفاقيات تعاون وشراكة

³² خالد حنفي علي، نذر الانكماش القطري في إفريقيا، صحيفة العرب، <https://goo.gl/RkY1fU>.09/07/2017

³³ محمد سعيد، وميض النار.. رقعة الحرب السعودية الإيرانية في إفريقيا، صحيفة الميدان، <https://goo.gl/dY3Syx>.10/05/2017

استراتيجية مع جيبوتي وجزر القمر مثلاً، والتضييق على التوسع الأمريكي التي تسعى للسيطرة على المنطقة البحرية بموجب مبادرة القرن الإفريقي الكبير (في عهد بيل كلينتون).

تمثل منطقة شرق إفريقيا متنفساً اقتصادياً لإيران التي فرضت عليها القوى الغربية حصاراً وعقوبات بسبب برنامجها النووي، إذ ترتبط بدول المنطقة بتبادلات تجارية ضخمة واتفاقيات تعاون في مجالات الصناعات العسكرية، والمعدات الطبية، والسيارات.. إلخ.

● الوافد الجديد: تركيا والتنافس على شرق إفريقيا

تشهد العلاقات التركية الإفريقية منذ أواخر التسعينيات انتعاشاً ملحوظاً؛ حيث استطاعت كسب ثقة ما يقارب 51 دولة إفريقية للفوز برئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي، ثم الحصول على مقعد عضو غير دائم في منظمة الأمم المتحدة.

إقليمياً أنتعش الوجود التركي في سواحل شرق إفريقيا مستغلاً الموروث التاريخي المشترك الذي ما زالت بعض ملامحه بارزة في الوعي الجمعي لمجتمعات المنطقة، خاصة أن الدولة العثمانية استطاعت التموّج في غرب البحر الأحمر (السودان خاصة) والتأسيس لعلاقات مثمرة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً؛ لكون الحضور التركي في منطقة شرق إفريقيا وشاطئ البحر الأحمر لم يكن ذا نزعة استعمارية رغم ثقل الضرائب المسلطة من (الباب العالي)، بعكس ما فعلت في حقبة لاحقة القوى الأوروبية؛ بل شهد السودان مثلاً في ذلك العهد (القرن التاسع عشر) «حركة حداثة وتطوير في العمران والتعليم والتجديد الديني، والإثراء العرقي»³⁴.

وقد راهنت السياسة الخارجية التركية على التموّج الجيوستراتيجي في منطقة القرن الإفريقي وفي أغلب دول شرق إفريقيا في ذات الحقبة التي شهدت مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي (2006)؛ حيث أصبحت هذه المنطقة مجالاً لبطش نفوذها (الناعم) الدولي اقتصادياً ودبلوماسياً، وأيضاً ثقافياً وإنسانياً (مساعداً في أزمة المجاعة بالصومال 2011) من جهة أولى، وورقة ضغط على منافسيها وحلفائها الدوليين بعد أن تغيرت خريطة النفوذ خلال هذه السنوات الأخيرة، من جهة أخرى، في ظل التنافس الشديد والتصادم مع القوى الدولية الأخرى. فأبرمت عقوداً ضخمة واتفاقيات تعاون مع الجانب الإثيوبي والإريتري والسوداني، بالموازاة مع المساعدات الإنسانية المكثفة والمتواصلة أو برامج إعادة الإعمار في الصومال.

كذلك تطورت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والسودان، وتمخض عنها زيارة رفيعة المستوى للرئيس

³⁴ عبد الرحمن أحمد عثمان، الدور التركي في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الأحمر، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا

العالمية، 2015، ص 220. <https://goo.gl/F8dLtc>

رجب طيب أردوغان، في شهر ديسمبر/ كانون الأول 2017، وقّعت خلالها اتفاقيات تعاون وشراكة أهمها إعادة تأهيل جزيرة سواكن السودانية³⁵.

عسكرياً؛ دشنت تركيا أكبر قاعدة لها خارج حدودها الجغرافية في الصومال (30 سبتمبر/أيلول 2017)، تعزيزاً وتبويجاً لعلاقاتها الوثيقة مع هذه الدولة التي مزقتها الحرب وأنهكتها الجماعات الإرهابية والكوارث الطبيعية، وتركيزاً لمكانتها الاستراتيجية في القارة الإفريقية.

يركز صناع القرار الأتراك في خطابهم السياسي وسلوكهم الدبلوماسي مع الجانب الإفريقي على خلو أجنداتها من النزعة الاستعمارية أو الاستغلال الانتهازي لثروات المنطقة، وفي الغالب يؤكدون المقاربة الإنسانية في سلوكها السياسي تجاه المجتمعات الإفريقية، منددين بماضي التعسف والاضطهاد الذي عايشته من جراء أطماع وجشع الإمبريالية الأوروبية.

فعلى عكس القوى الغربية ذات الماضي الاستعماري في المنطقة، فإن تركيا تجسد في ظهورها الجديد كفاعل دولي أساسي نموذجاً للتجانس الثقافي والاستقرار السياسي يمكن الاقتداء بها وتجنب الأجنحة الأجنبية أو الداخلية الساعية لتغريب المجتمعات الإفريقية أو تفتيتها دينياً وعرقياً، لذلك تتجنب الدبلوماسية التركية التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدولة الصومال أو السودان، أو الانحياز لأحد أطراف النزاع داخلها، وتسهم في تشجيع سياسات الإعمار والإصلاح من خلال تحسين البنية التحتية (المدارس/ المستشفيات/ الطرقات..)، وتقديم منح للطلبة للدراسة في تركيا، وتركز بالأخص على الاستثمار وإحياء الإرث العثماني (ترميم الأثار العثمانية بالسودان)³⁶.

بخصوص هذا الموضوع يؤكد وزير الخارجية السابق أحمد داوود أوغلو: «إننا (الأتراك) نتشرف بهذا التقارب الثقافي-التاريخي بين إفريقيا وتركيا، خاصة أننا نعتبر أنفسنا ثقافياً أفاارقة»، كما أكد في ذات السياق منتقداً المشاريع الاستعمارية الجديدة: «إن تاريخنا يمتد إلى مئات السنين، يعلمنا أن رفاهة إفريقيا وتركيا لا يمكن فصل بعضهما عن بعض؛ العلاقة تقوم على الندية، والاحترام المتبادل، والتعاون، والمواقف الموحدة ضد الخصوم. إن ازدهار الحضارات التركية والإفريقية لطالما كان مرتبطاً ببعضه ببعض بشكل وثيق، وعندما أضعفت القوى الاستعمارية والإمبريالية، أو الصراعات الداخلية، علاقتنا، واهتزت دفاعاتنا (سابقاً)، تقوقعنا وسقطنا تحت رحمة الدول الأخرى»³⁷.

³⁵ George Mikhail, Tension keeps rising in Cairo over Turkey-Sudan island pact, Al-Monitor, January 10, 2018. <https://goo.gl/bHrtxb>

³⁶ مركز الجزيرة للدراسات، تركيا تحيي التراث العثماني بجزيرة سواكن السودانية، 16/12/2017. <https://goo.gl/F7o1Hy>

³⁷ Mark Langan, Neo-Colonialism and the Poverty of 'Development' in Africa, Palgrave Macmillan, 2018, p 102.

2- المصالح والشابكات بين القوى - تحليل القضية

● مفارقة التكتلات الإقليمية في شرق إفريقيا

حالة الاضطراب السياسي، وتزايد ديناميات النفوذ الدولي في منطقة شرق إفريقيا، هو حصلة عديد من عقود الاقتتال والتنازع حول خطوط تماس (ثقافية)، ومناطق حدودية توجع في الغالب تناقضاً قديماً حول الهوية الأيديولوجية أو العرقية والدينية، والموارد الطبيعية، وحدود ما قبل التقسيم الاستعماري.

تطغى على العلاقات الدبلوماسية بين الدول أو الأطراف/الجماعات المتنازعة حالة من عدم الثقة والتوتر رغم التاريخ المشترك والبنى الاجتماعية والاقتصادية المتشابهة، وانخراط أغلب دول شرق إفريقيا في تكتلات إقليمية اقتصادية، أولها (تكتل شرق إفريقيا)، الذي أعيد تحديد مساراته الكبرى وإحياء أنشطته فعلياً في 2001 بين كينيا وأوغندا وتنزانيا، وحالياً جنوب السودان (2016)، وثانيها (الهيئة الحكومية للتنمية) التي أسست في 1987 ثم أعيد تنظيمها على الشكل الحالي في 1996، وتجمع كلاً من السودان، وجنوب السودان، وإثيوبيا، وجيبوتي، وأوغندا، وكينيا، وتنزانيا، والصومال، وإريتريا³⁸، وتعد هذه الهيئة من أهم التكتلات الإقليمية المهتمة بالتنسيق بين صناعات القرار لتوحيد السياسات الخاصة بالأمن، وإحلال السلام، والمساعدات الإنسانية، وتحديد الاستراتيجيات التنموية لدول المنطقة.

وفي الوقت الذي أسهمت فيه هذه التكتلات الإقليمية في تأكيد فعالية التعاون السياسي والأمني، فإنها في الغالب تواجه تحديات متواصلة لانتشار العنف السياسي (بوراندي 2015)، وظاهرة الإرهاب (حركة الشباب في الصومال بالأساس)، والنزاعات المسلحة بين السودان وجنوب السودان سابقاً، أو بين إثيوبيا وكل من الصومال وإريتريا.

وقد جعلت إثيوبيا من منظمة الهيئة الحكومية للتنمية عنصراً أساسياً في دبلوماسيتها واستراتيجياتها داخل المنطقة، بالتماهي بين مشاريع وبرامج هذا التكتل مع طموحاتها بوصفها (الدولة المضيفة) (مقر المنظمة).

وبسبب شدة الخلافات بين دول المنطقة، وتزايد خطر الجماعات المسلحة (خاصة حركة الشباب في الصومال)، تعتمد دول مثل إثيوبيا وكينيا لبسط سلطتها على معالجة شواغلها الأمنية الداخلية؛ حيث يؤكد العديد من المختصين في الشأن الإفريقي أن إثيوبيا مثلاً تسعى للتحكم في أجناس المنظمة من خلال التأجيل أو التعجيل في عقد الاجتماعات الخاصة بملفات الأمن ومفاوضات السلام حسب مصالحها، والاحتفاظ برئاسة المنظمة، وتأسيس مقرها بالعاصمة (أديس أبابا)، إلى جانب تأمينها لعدد مرتفع من

³⁸ عمر مصطفى شريكان، التحالفات الاقتصادية والسياسية في إفريقيا.. ما لها وما عليها، صحيفة سودان تريبون، 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017. <https://goo.gl/XS7tvd>

القوات في بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي³⁹.

● ظاهرة الإرهاب والجماعات المسلحة في منطقة شرق إفريقيا

تمثل الجماعات المسلحة ظاهرة بارزة في منطقة شرق إفريقيا، وتحديدًا الحركات ذات المرجعيات الدينية الراديكالية؛ كتنظيم القاعدة الذي استطاع التغلغل في النسيج المجتمعي، بالارتكاز إلى خطاب إيديولوجي متشدد، وعلاقات زبونية لتجنيد المقاتلين، وتجارة السلاح والمخدرات، إلى جانب الاتجار بالبشر⁴⁰. وانتشاره السهل من الحدود الليبية إلى دول الساحل والشرق الإفريقي، وافتكك مناطق مهمة في الصومال أو كينيا، وخاصة على سواحل البحر الأحمر؛ خوله التحكم في ديناميات صناعة القرار والتفاوض الخفي أو العلني مع القوى الدولية⁴¹.

فقد دعا أيمن الظواهري في أوائل 2007 مقاتلي التنظيم إلى شن هجمات على القوات الإثيوبية المتدخلة في الدولة الصومالية؛ كبادرة لترسيخ نفوذه في منطقة القرن الإفريقي من جهة، واستغلال الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة في ظل تعدد الدول الضعيفة والفاشلة فيها لإطلاق سلسلة من العمليات الإرهابية ضد مصالح القوى الغربية (الأمريكية خاصة) وحلفائها بالمنطقة، من جهة أخرى.

هناك إجماع حول خطورة السلوك الصراعي في هذه المنطقة بين دول الجوار (إثيوبيا والصومال 1978/1977، أو إثيوبيا وإريتريا 2000/1998)، أو عنف الجماعات المتمردة ذات التوجهات الإثنية أو العشائرية أو الدينية المتناحرة (حروب أهلية في السودان/ الصومال/ إثيوبيا).

الخصائص الاستراتيجية والجغرافية لمنطقة القرن جعلت منها منطقة تصادم وقاتل (cnushzone) بين القوى الإقليمية والدولية من جهة، ومنحت قياداتها السياسية وأغلب الحركات المسلحة فرصة الانتفاع بالأموال والأسلحة من الصراعات العسكرية والاقتصادية والإيديولوجية بين قوى النفوذ الأجنبية، من جهة أخرى؛ فكثير من الحركات أو صناعات القرار بدول شرق إفريقيا ترتهن قراراتها وتوجهاتها الإيديولوجية في معارك بالوكالة على أراضيها أو بالممرات الحيوية البحرية والبرية، ترتهن لمنطق النفعية، بمراوحة واضحة بين القومية والماركسية والرأسمالية والإسلاموية، لضمان ضخ التمويلات الخارجية.

الاستشراف والاستنتاجات

ما زالت أغلب دول منطقة شرق إفريقيا ترتهن في مسارات التنمية الاقتصادية، وتوازنات المشهد

³⁹ Camilla Elowson & Adriana Lins de Albuquerque, Challenges to Peace and Security in Eastern Africa: The role of IGAD, EAC and EASF, Studies in African Security Project, Swedish Research Agency, February 2016. <https://goo.gl/3a35yu>

⁴⁰ مركز الجزيرة للدراسات، تقرير أممي يؤكد احتفاظ القاعدة وتنظيم الدولة بقدراتهما، <https://goo.gl/PudaGL.11/8/2017>

⁴¹ حورية توفيق مجاهد، تاريخ انتشار الإسلام في إفريقيا- الأبعاد والوسائل، مجلة قراءات إفريقية، سبتمبر/أيلول 2015. <https://goo.gl/cjnLNh>

السياسي، لضروريات المرحلة الانتقالية فيها، لذلك تظهر أكثر عرضة لتفشي مظاهر العنف السياسي، وتعدد مجموعات التمرد المتداخلة في الصراعات حول السلطة.

باءت الأجنات الإقليمية للمنظمات الإفريقية لمنع إعادة حقبة الصراع الاستعماري الأوروبي إلى منطقة شرق إفريقيا بالفشل؛ حيث أصبحت فعلياً امتداداً للصراعات بين القوى العربية والشرق الأوسطية، وتحولت سياسات التقارب الدبلوماسي والتعاون الاستثماري الاقتصادي والطاقي إلى آليات ضغط على باقي القوى الإقليمية، من جهة، وأدوات لزعزعة اتفاقيات السلام الهش بمنطقة شرق إفريقيا، من جهة أخرى.

- سيطرة الفواعل غير الدول (مسلحة/ غير عنيفة) خلقت نوعاً من الاضطراب المستدام في المنطقة على عدة مستويات متفرقة، مثل جهود الأنظمة الإفريقية المحلية لمعالجة التحديات الأمنية، وفتح المجال أمام قوى إقليمية ودولية مهتمة فقط بالتدخل في الشؤون الداخلية والسياسات الخارجية لهذه الأنظمة، تهدف لتأمين المصالح العليا لدولها، على غرار التدخل الأجنبي في المسألة الصومالية، فقد زاد من إضعاف المؤسسات الأمنية للدولة وخلق حالة متقدمة من التشتت وانعدام السلم الاجتماعي الذي سمح بصعود قوى داخلية جديدة ذات سرديات مقاومة وتمرد متشددة مثل (جماعة الشباب)⁴².

- اندلاع ثورات الربيع العربي وما انجر عنه من انزلاقات نحو العنف السياسي في المنطقة العربية، أسهم في تغيير الفكر الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية، تزامناً مع تصاعد النفوذ الإيراني بتحركات عسكرية مباشرة (سوريا/ اليمن/ العراق..). وانطلاقاً من هذه الاعتبارات استطاعت القيادة السعودية التموّج عسكرياً خارج مجالاتها التقليدية، وتبني سياسات براغماتية أكثر مرونة في المناطق المحاذية لحوض نهر النيل (مشاريع فلاحية/ استثمارات..)، والسعي لإنشاء قاعدة عسكرية بجيبوتي، وتقديم مساعدات مالية وعسكرية واستثمارات ضخمة للسودان.

- تحافظ مصر على الأسبقية العسكرية والتحالفات الإقليمية بالمقارنة بباقي دول الجوار مثل إثيوبيا، إلا أنها أصبحت محاطة بقوى إقليمية عربية مثل المملكة العربية السعودية والإمارات المتحدة، تزامناً على مناطق نفوذها الكلاسيكية، إذ لطالما كانت دول القرن الإفريقي، مثل جيبوتي والصومال وإريتريا وإثيوبيا، ذات أهمية استراتيجية للأمن القومي المصري لتأمين مصالحها في البحر الأحمر، وبسط السيادة على منابع نهر النيل، إلا أن اندلاع الثورة المصرية 2011، وحالة التراخي التي شهدتها مؤسسات الدولة بعد سقوط النظام، والانخراط في مرحلة الانتقال الديمقراطي لإعادة بناء الدولة، سمحت بصعود السعودية

⁴² Zeray Hailemariam, The Arabs military incursion in the Horn: what does it mean for Ethiopia, Horn affairs Journal, 21 December 2016. <https://goo.gl/sZQGKN>

كقوة عربية إقليمية في منطقة شرق إفريقيا.

- القوة الاقتصادية والاستثمارية الهائلة لأغلب دول مجلس التعاون الخليجي تسمح بإضعاف النفوذ المصري أو محاصرته، كما تبين من الزيارة غير المسبوقة لمسؤول سعودي (أحمد الخطيب) إلى سد النهضة الإثيوبي (2016)، ومناشدة رئيس الوزراء الإثيوبي السعودية بترفيف مستويات استثمارها في مجال الطاقة ودعم المشروع مالياً. ومن الواضح أيضاً الانسجام الحاصل بين المواقف السعودية والتحركات المغربية بمنطقة شرق إفريقيا (جولة ملك المغرب وذهابه لإثيوبيا 2016)، بالتوازي مع بدء المشاورات لإنشاء قاعدة عسكرية سعودية بجيبوتي، وهو ما زاد من تحجيم النفوذ المصري، وإمكانية محاصرة مناطق نفوذها ونطاقات أمنها القومي.

- يلاحظ تشابك وتعدد في التحالفات التي تحمل بعداً استراتيجياً يهدف إلى تفعيل الدور العربي في منطقة شرق إفريقيا، وجعل البحر الأحمر منطقة نفوذ خاصة لاحتواء التمدد الإيراني بالمنطقة بعد اندلاع الحرب في اليمن. إذ يشكل تدهور الأوضاع فيها وانحدارها نحو نموذج الدولة الفاشلة تهديداً مباشراً للأمن القومي لجميع دول الخليج العربي تقريباً؛ خاصة في ظل تشتت المواقف بسبب الأزمة الدبلوماسية الخليجية الأخيرة، ونتيجة للتحديات التي تواجه (عاصفة الحزم) في احتواء حالة الانفلات الموجودة.

ويبدو أن دول الخليج العربي - بالأخص السعودية والإمارات- تسعى لتطويق الخطر اليمني (الحوثي)، وتحقيق نوع من الاستقرار السياسي في اليمن لتجنب التغييرات الجذرية في الجغرافيا السياسية التي يمكن أن تنتج عن تمدد الخطر الإيراني وازدياد قوة الحوثيين، من خلال تعزيز النفوذ بمنطقة شرق إفريقيا، فهما- أي السعودية والإمارات- تعتمدان سياسة استباقية لاحتواء تهديدات القوى الإقليمية والدولية الأخرى، ومنافستها على مناطق نفوذها وممرات التسليح لجماعة الحوثيين باليمن، مثلما فعلت عند احتوائها أو تطويقها للتمدد الإيراني بإريتريا.

- التنافس على النفوذ بين دول الخليج المتنازعة حالياً يمتد إلى ما وراء القرن الإفريقي الذي يمتد إلى منطقة الساحل (جنوب الصحراء)، ودول وسط وغرب إفريقيا؛ حيث تعددت الزيارات الدبلوماسية لمختلف الأطراف إلى الدول الإفريقية (جولة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في ست دول إفريقية في أواخر سنة 2017)، وقد هددت الأزمة الدبلوماسية الخليجية، في أشهرها الأولى، الاستقرار الأمني والسياسي للمنطقة، حيث كادت تضع إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي في مواجهة مسلحة، وتعيد تأجيج النزاعات الإقليمية القديمة.

- أثرت الأزمة الدبلوماسية الخليجية بعمق في حالة استقرار الأمن في منطقة شرق إفريقيا، وخلقت

حالة من الاستنفار والتدافع بين الدول ذاتها على مستوى تباين المواقف من الأطراف الخليجية المتداخلة في الأزمة، من جهة، أو محاولتها الاستفادة من الأهمية الاستراتيجية التي اكتسبتها باعتبارها الجبهة الجديدة للصراع من جهة أخرى. وقد اكتفت إثيوبيا والسودان والصومال بإعلان الحياد من الأزمة الدبلوماسية، مع انحياز شبه واضح للموقف القطري، في حين أيدت إريتريا وجيبوتي وأرض الصومال التوجه الخليجي-المصري لمقاطعة قطر.

سعت مختلف القيادات المتداخلة في الأزمة الدبلوماسية (السعودية/ الإمارات/ قطر..) لتعزيز نفوذها باستراتيجيات استقطاب لصناع القرار والقوى الفاعلة بمنطقة دول شرق إفريقيا، أبرزها:

أولاً: تحويل المنطقة إلى نطاق حيوي للتصادم وتقاسم النفوذ.

ثانياً: ترفيع مستويات الاستثمار والنفقات العسكرية الموجهة إلى بعض دول المنطقة.

ثالثاً: ممارسة سياسات الضغط على مختلف الأنظمة الحاكمة بهدف ضمان اصطفاها مع طرف دون آخر، وحماية مصالحها الحيوية في المنطقة.

- ديناميات الأمن الإقليمي تجعل تجليات الصراع في منطقة الخليج العربي ومنطقة شرق إفريقيا متلازمة، ونتائجها وخيمة على الاستقرار السياسي، وتأمين الممرات البحرية ومواجهة خطر انتشار الجماعات المسلحة. والعديد من دول شرق إفريقيا (خاصة إثيوبيا) تراقب بحذر شديد مستويات تصاعد التوتر بين الأطراف المتنازعة، وتأثيره المباشر في منطقة القرن الإفريقي التي بدورها تضم قواعد عسكرية أجنبية، فمثلاً أثارت الاتفاقية التركية-السودانية حول إعادة بناء وترميم مدينة بحرية تضم آثاراً من الحقبة العثمانية، بمعاملات مالية تقدر بـ ٦٥٠ مليون دولار، مخاوف العديد من الأطراف (الإمارات/ مصر..) من تحويل المنطقة إلى جبهة جديدة للصراع الحاصل بين القوى الإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط.

تشهد منطقة شرق إفريقيا تحركات حكومية ذات بعد إقليمي لإحداث إصلاحات فعالة في مجال التنمية المستدامة، مما يسمح لها بإعادة بناء الدولة على أسس قوية واستجلاب الاستثمارات الأجنبية. والخضوع المتواصل لأغلب دولها لصراعات النفوذ الإقليمية والدولية لا يمحو الترابط التاريخي والتقارب الثقافي والاجتماعي بين مختلف مجتمعاتها، لذلك تعد مشروعات استراتيجية الرابطة مثل LAPSET بين ممر لأمموجنوب السودان وإثيوبيا أحد المشاريع التنموية النموذجية على مستوى البنية التحتية (المواصلات والنقل)، وكذلك تسمح بتقوية المبادلات الاقتصادية، وربط خطوط أنابيب النفط، والمطارات،

وباقى الموانئ البحرية بين مختلف دول شرق إفريقيا وفق أهداف رؤية كينيا 2030⁴³.

تعد منطقة شرق إفريقيا الفضاء المستقبلي لاقتصاديات ما بعد حقبة النفط لأغلب دول الخليج العربي، لذلك ازداد مثلاً اهتمام المملكة العربية السعودية بإثيوبيا للاستثمار في المجال الزراعي والطاقي، كما تحرص دولة الإمارات على تعزيز استثماراتها بكينيا، وتأسيس علاقات متينة وطويلة الأمد للتبادل التجاري لمنتجات القهوة والشاي والمنسوجات.

الخلاصة

يبدو أن توازنات القوى في منطقة شرق إفريقيا قد زادت من مستويات الاستقرار الإقليمي، وخفضت من احتمالات مواجهات مسلحة ومباشرة بين دولها، إلا أن مستقبلها السياسي ما زال مرهوناً بالتدخلات المباشرة للقوى الدولية والإقليمية والوطنية والضاغطة على قدرة المؤسسات الوطنية والإقليمية الإفريقية على تنظيم وإدارة التغيير.

من المهم القول إن منطقة شرق إفريقيا تمثل مجالاً حيوياً وجدار صد للأمن القومي الخليجي، خاصة أن المنطقتين ترتبط مصالحهما وتتأثر بشكل شبه مباشر بالأزمات وحالات اللااستقرار. بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية لمراتها البحرية وموانئها في مجالات التجارة الإقليمية والدولية، والمبادلات في مجال الطاقة من منطقة الخليج العربي، خاصة مضيق باب المندب، وخليج عدن، وميناء جيبوتي، وباقي سواحل البحر الأحمر. ولطالما مثل نهر النيل الذي يمر بمصر والسودان وإثيوبيا بالأخص المنبع الأساسي للمياه من جهة، والنطاق الرئيسي للصراع في المنطقة والضغط على باقي دول الشرق الأوسط من جهة أخرى.

⁴³ Wanjohi Kabukuru, A megaproject rises in East Africa, Africa Renewal, November 2016. <https://goo.gl/kShqgu>

المراجع

- خالد حنفي علي، نذر الانكماش القطري في إفريقيا، صحيفة العرب، 07/09 /2017. <https://goo.gl/RkY1fU>
- <https://goo.gl/KvyiXT>
- الأمين أبو منقعة محمد، التراث العربي الإسلامي في شرق إفريقيا وفي غربها: دراسة مقارنة، الملتقى الدولي حول الحضارة الإسلامية في إفريقيا الشرقية، أوغندا، 15-17 ديسمبر/كانون الأول 2003. <https://goo.gl/Gi3xJN>
- بيركيتها بتيسلاسي، الصراع في القرن الإفريقي، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، 1980. <https://goo.gl/AAwMQK>
- حمدي عبد الرحمن حسن، سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، 2157_20170102_ https://archive.org/details/skrdieh_lau 2013/02/05
- حورية توفيق مجاهد، تاريخ انتشار الإسلام في إفريقيا- الأبعاد والوسائل، مجلة قراءات إفريقية، سبتمبر/أيلول 2015. <https://goo.gl/cjnLNh>
- عبد الرحمن أحمد عثمان، الدور التركي في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الأحمر، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، 2015. <https://goo.gl/F8dLtc>
- محمد الأمين محمد الهادي، المحاكم الإسلامية.. أسباب السقوط ومقومات النهوض، مركز الجزيرة للدراسات، 31/1/2007. <https://goo.gl/FgAehB>
- محمد سعيد، وميض النار.. رقعة الحرب السعودية الإيرانية في إفريقيا، صحيفة الميدان، 2017/05/10 <https://goo.gl/dY3Syx>
- مركز الجزيرة للدراسات، تركيا تحيي التراث العثماني بجزيرة سواكن السودانية، 2017/12/16. <https://goo.gl/F7o1Hy>
- مركز الجزيرة للدراسات، ماذا تعرف عن النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا، 2017/6/18. <https://goo.gl/Lz58fe>
- مركز الجزيرة للدراسات، تقرير أممي يؤكد احتفاظ القاعدة وتنظيم الدولة بقدراتهما، 2017/8/11 <https://goo.gl/PudaGL>
- موقع دوتشي فيلي الإخباري، جنوب السودان ينفي اتهامات الأمم المتحدة بحدوث عمليات تطهير

عريقي، <https://goo.gl/BJcj9F>.2016/1/12

- نسيم الروح، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، نوفمبر/ تشرين الثاني 2009. <http://www.872/asqh.org/threads>

- Asafa Jalata (ed), State Crises, Globalization and National Movements in North-East Africa, Routledge, 2004.

- Camilla Elowson & Adriana Lins de Albuquerque, Challenges to Peace and Security in Eastern Africa: The role of IGAD, EAC and EASF, Studies in African Security Project, Swedish Research Agency, February 2016.

- Devereux, S., (2007). Cashing in or Crashing Out: Pastoralist Livelihoods in Somali Region, Ethiopia, Living on the margins Conference, March 26-28, 2007: Stellenbosch

- George Mikhail, Tension keeps rising in Cairo over Turkey-Sudan island pact, Al-Monitor, January 10, 2018. <https://goo.gl/bHrtxb>

- Henning Melber, African Liberation movements and the 'end of history', Pambazuka News: Voices for Freedom and Justice, 02 October 2008. <https://goo.gl/QgtU5w>

- Mark Langan, Neo-Colonialism and the Poverty of 'Development' in Africa, Palgrave Macmillan, 2018, p 102. <https://goo.gl/kGoajs>

- Mohamed Husein Gaas QATARI INVOLVEMENT IN THE HORN OF AFRICA: A KINGMAKER AND A SUCCESSFUL MEDIATOR?, Religion, prestige and windows of opportunity? (Qatari peacemaking and foreign policy engagement) Edited by Stig Jarle Hansen Department of International Environment and Development Studies, Norwegian University of Life Sciences October 2013

- Redie Bereketeab (ed), Intra-State and Inter-State Conflicts and Security, Pluto Press and Nordiska Afrika institutet, 2013. P 20 <http://www.academicjournals.org/journal/AJHC/article-full-text-pdf/866960544924>

- Richard J. Reid, Frontiers of Violence in North-East Africa: Genealogies of Conflict since 1800. Oxford University Press. 2011.

- Wanjohi Kabukuru, A megaproject rises in East Africa, Africa Renewal, November 2016. <https://goo.gl/kShqgu>



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، و تنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

الأهداف

- الإسهام في نشر الوعي الثقافي.
- قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.
- التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.
- مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل

- إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.
- التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.
- إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.
- رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

1. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنمية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

2. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدّد المهارات.

3. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

   fikercenter

+90 535 320 46 03
+90 212 7077 79

info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

